



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المحفزات والمعوقات وعلاقته بالتنمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذة:

حدباوي أسماء

إعداد الطلبة:

بروي سمية

زهير سمية

السنة الجامعية: 2016/2015

تشكرات

الحمد لله حمداً كثيراً لله شكراً جزيلاً الحمد لك خلقتنا وبيّن مخلوقاتك ذرعتنا،

الحمد لك بالعقل والنطق ميزتنا الحمد لك بمد خلقك وميداد كلماتك أعنتنا وبالعلم

زودتنا...يقول الحبيب صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر

الله".

نتقدم بجزيل الشكر الى كل من كانت له يد المساعدة في هذا العمل سواء كان من

قريب او من بعيد.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام والعرفان الى استاذتنا القديرة

"حداوي أسماء" المشرفة على بحثنا هذا والتي لم تبخل علينا بالنصح والارشاد والتوجيه

فيما يسعنا الا ان نتضرع الى المولى عزوجل ان يديمها شمعة تضيئ لنا أبناء الوطن

الدرب نحو السمو بأمننا الجزائر الى اعلى المراتب وارقاتها والى كل من كانت له بصمة

في هذا العمل من اساتذة وطلبة وعمال بقسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالمسيلة.

الفهرس

شكر	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الأول: النظرية التقليدية	9
المطلب الثاني: النظرية الحديثة	11
المطلب الثالث: نظرية الاقتصاد الإسلامي	15
المطلب الرابع: نظرية نسب عناصر الإنتاج	17
خلاصة الفصل	19

الفصل الثاني: حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية في الجزائر.

تمهيد.....	21
المبحث الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر.....	22
المطلب الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	22
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	26
المطلب الثالث: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	28
المبحث الثاني: التنمية وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليها في الجزائر.....	31
المطلب الأول: مفهوم التنمية.....	31
المطلب الثاني: مظاهر التنمية.....	32
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي على التنمية.....	33
المطلب الرابع: الآفاق المقترحة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	37
المطلب الخامس: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية.....	39
خلاصة الفصل.....	41
خاتمة.....	43
قائمة المراجع.....	

فهرس الأشكال الجداول

الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المنافع المتبادلة بين الدول المضيفة والدول المستثمرة.	12
02	هيكمل نماذج الحوافز الضريبية ..	23

الجداول:

01	الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها خلال فترة 2000-2004	29
----	---	----

مقدمة.

لقد صار موضوع الاستثمار من الانشغالات الهامة التي تحتل مكانة أساسية وهامة في أولويات الدراسات الاقتصادية المالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة ولمواكبة هذه التطورات كان لزاما على الدولة الجزائرية الاهتمام بالعلم والعمل بمواضيع مجال الاستثمار الأجنبي الأكثر ملائمة وفعالية.

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل احد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيكية .

لقد تصاعد في السنوات الأخيرة اهتمام الدول النامية بجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي بعد أن أدركت حقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المحلي بعد تضائل مصادر التمويل الأخرى وتفاقم الاختلالات الهيكلية الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تعاني منها مثل العجز في موازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة وغيرها.

الواقع أن إستراتيجية التنمية في الدول النامية اتسمت بالشك اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات منعت من حركية ونشاط هذا النوع من التمويل الخارجي

للتنمية ولهذا اتجهت إلى الاقتراض الخارجي من جهات رسمية بدلا من الاستثمار الأجنبي المباشر للوفاء بحاجياتها المالية للقيام بعملية التنمية إلا أنه مع منتصف الثمانينات ظهرت أزمة المديونية الخارجية نتيجة عجز هذه الدول عن سداد التزاماتها الخارجية لأن أعباء هذه الديون المقترنة بتعويم أسعار الفائدة على جزء كبير منها جعل الكثير من هذه الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية ومن هنا تغيرت نظرة هذه الدول في اتجاه جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحدث تحول كبير حول أهمية الاستثمار كمصدر أساسي من مصادر التمويل الخارجي للتنمية .

ولقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر التي أصبحت ترى فيه أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي تشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمة الفعالية ودوره الأساسي في المديين المتوسط والطويل على تحقيق التنمية المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج ، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة.....

وعليه نطرح التساؤل التالي: ما مدى نجاح الدولة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنمية صناعيتها؟

ما هي السياسة أو الإستراتيجية الهادفة إلى ضمان حماية وكسب ثقة المستثمرين؟

يمكن معالجة الإشكالية من خلال التساؤلات التالية:

✓ ماذا نعني بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي خصائصه؟ وأشكاله والنظريات المفسرة له؟

✓ وما هي الآثار المترتبة عنه، وعلاقته بالتنمية.

يمكن على ضوء ما سبق وضع فرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أحد أهم وسائل التطور وركائز التنمية في البلدان النامية.

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- اهتمام عدة بلدان بالاستثمار في الجزائر.

- اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

- تحويلًا لديون الخارجية إلى الاستثمارات،

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي في مجال الرقي والتقدم ومعرفة مدى استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية ...

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي احد العوامل الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تطوير ودفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تحقق الرفاهية والرقى للمجتمع فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل الوطني لذا ينبغي إعطاء الاستثمار اكبر قدر من الاهتمام فهو الذي يعطي للدولة مكانة في الاقتصاد العالمي وبالتالي مسايرة التطورات التكنولوجية العالمية.

وسيتناول هذا الفصل إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي ثم التطرق إلى إشكاله وخصائصه وأخيرا بعض النظريات المفسرة له.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

-لقدحوا الأدب الاقتصادي العديد من التعارف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضها فيما يلي:

-يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي على انه"نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.¹

-أما المنظمة العالمية للتجارة فتعرفه على انه"ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما أي البلد الأصلي والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلد آخر أي الدول المضيفة وذلك مع نية تسييرها.²

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أن أشكال الاستثمار الأجنبي تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي حيث ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أشكال رئيسية :

الفرع الأول:الاستثمار المشترك

¹ تومي عبد الرحمان واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير الجزائر 2000-2001 ص23.

² بلال بوجمعة تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تلمسان 2007 ص19.

ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه، من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الاستثمار المملوك لاينطوي على خصائص منها:

- اتفاق بين مستثمران يكون طويل الأجل من اجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف.
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص.
- إن قيام المشترك الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة أجنبية.

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا النوع أكثر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في اغلب الأوقات يرجع هذا التخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار على المستوى المحلي و العالمي، وعلى الرغم من هذا التخوف نجد أن كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تملك شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات : تتعدد التعارف نذكر منها هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية البشرية في نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة كما ان الحجم يتحصل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات حيث تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص منها:

• كبر حجم هذه المؤسسات.

• تنوع المنتجات.

• تنوع النشاط .

• التشتت الجغرافي.

• تركيز الإدارة العليا التفوق التكنولوجي.

-من مزاياها نذكر أنها تقوم بزيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة ، وزيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات وكما نجد أن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثيرات سلبية منها:-نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ماتقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية.¹

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

-إن للاستثمار الأجنبي عدة خصائص نذكر أبرزها في هذه النقاط:

• الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط مع المؤسسة في الخارج،

كما له إمكانية الضمان حتى الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات ذلك بحسب محددات

عتبة الرقابة عند مختلف الدول.

• يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس المال المستثمر في أصول حقيقية في

الخارج.

• إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسئول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار

المباشر.

¹ بلال بوجمعة، مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر .

إن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة نظريات تفسره وتجسده لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث نظريات تفسره وهي: النظرية التقليدية ، النظرية الحديثة، نظرية الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: النظرية التقليدية.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الشركات حصة من حيث تحقيقها نتائج أكثر مما تعطي ، ومن ابرز أهم النظريات:

1-إسهامات بالبجا: يمكن الإشارة إلى النقاط أهمها:

- لقد أشار إلى أن الدول النامية هي المصدر الرئيسي والأول للموارد الأولية وجعلها تحت استخدام الدول المتقدمة.
- انخفاض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة، واعتبار أن فرص الاستثمار متعددة مع حجم الإنتاج والتسويق تمثل أسواق ذات مرودية.
- اشتراك المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثمار والاحتفاظ للشركة الأجنبية حق الإدارة والرقابة.
- تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي اكبر من حصة نضيره الوطني أو المحلي في المشروع.¹

2-إسهامات فرانك: يرى فرانك أن أهم عنصر أو ركن في العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي هو الاستغلال الأمثل ووضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتيجية والتي

¹ ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الاجنبي ، المكتب العربي الحديث، طبعة 1992، الاسكندرية، مصر، ص

تدير السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، ومثل هذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكامل بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق أو فرض أنماط التنمية من شأنها أن ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة واعتماد الأولى على الأخيرة مثلاً: أسعار تصديره المواد الأولية تكون معظمها اقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة و المستوردة ،لان الدول الغنية تعمل على زيادة في معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأثمان.

التعليق على وجهة نظر الكلاسيكية:

يمكن تلخيص أهم وابرز التفسيرات حسب رأي الدكتور "عبد السلام ابو قحف" كنا يلي:

- أ- عدم إمكانية اعتبار الاستثمار الأجنبي مثالاً في سلوكاته في الدول النامية ا وان هدفه هو السعي لتحقيق الدول أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.
- ب- قيام الاستثمار الأجنبي باستغلال الصناعات الإستراتيجية أو الاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من اجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.
- ت- هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على إدارة المشاريع الاستثمارية ورغبتها بتحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي إلى تدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف
- ث- لجوء الشركات المستثمرة إلى تخفيض 50% بمشاركتها أو امتلاكها للمشروع راجع إلى التخوف من مصادر الملكية أو خطر التأميم في بعض من الدول النامية والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية

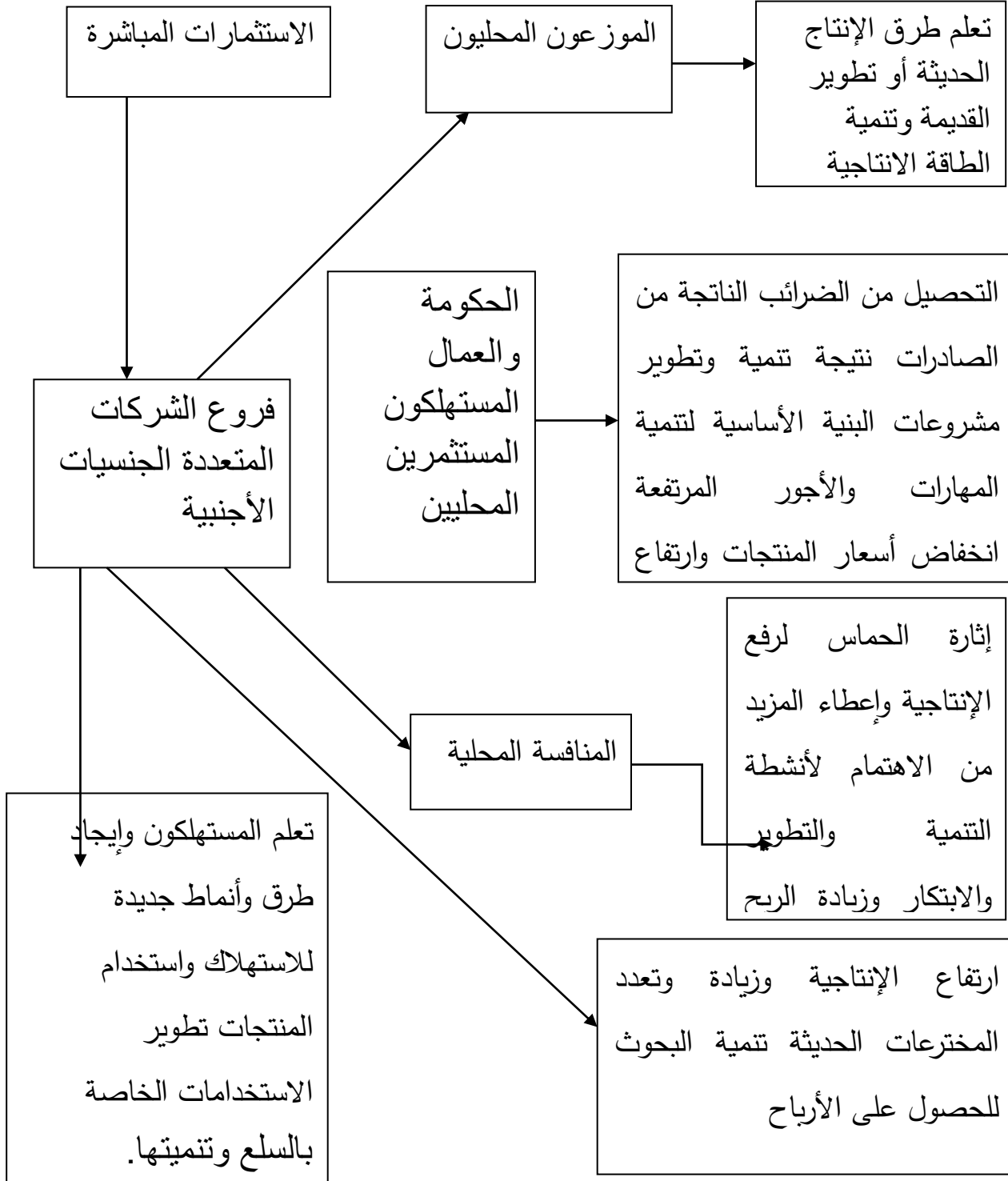
المطلب الثاني: النظرية الحديثة .

إن قيام النظرية الحديثة أساسا جاءت معارضة للمدرسة الكلاسيكية من شان جدول الاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة التنمية ،فعلى عكس النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض إن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (الدول المضيفة والشركات المستثمرة) ومن ابرز رواد هذا المذهب:

1-إسهامات كار: لقد أسس اعتقاده على اشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من اجل تحقيق الكثير من الفوائد والمنافع،ومنه فيفق مع "هيمر"و"قفيز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة.

ويمكن تلخيص بعض المنافع المتبادلة بين الطرفين في الشكل التالي:

(1-1) المنافع المتبادلة بين الدول المضيفة والدول المستثمرة



المصدر: عبد السلام ابو قحف : اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ص 125.

- إسهامات استويفري: يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع المال في الدول المضيفة من خلال زيادة المشاريع الإنتاجية وترسيخ البنية من تحسين تنمية المنطقة البيئية مثل الخدمات (المساكن ، المستشفيات ، الطرقات) وكذا إنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية مما يؤدي إلى رفع معدلات الناتج القومي ، خلق فرص العمالة، تنمية الموارد البشرية واستغلالها الجيد.

بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال.¹

3-التعليق على وجهة نظر المدرسة الحديثة: من أهم النقاط إلى جاءت بها جل النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأهمية من توظيفاً لمهارات في تنمية الاستثمارات، ومع ذلك بعين الاعتبار الآثار الايجابية السلبية التي لا يمكن تجاهلها ونستنتج مايلي:

- لا نستطيع الحكم بان الدول المتطورة جاءت نتيجة وجود الاستثمارات الأجنبية وأنها مختلفة بعدم وجودها

- توفير مجموعة من الإجراءات التي تسمح باستقطاب رؤوس الأموال وجعل الاستثمار الأجنبي ملائم مع المناخ السائد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين العلاقات السياسية الخارجية، كما لا يمكن تجاهل النتائج المحققة زيادة على عرضه للتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمار في تحقيق الرفاهية.

¹ ابو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص235.

يمكن طرح بعض الحقائق المؤيدة لما ذكرناه سابقا ويظهر ذلك في :

- الدور الذي تلعبه الامتيازات والإعفاءات الضريبية من طرف الحكومات في جذب المزيد من الاستثمارات، ويتجلى ذلك في منح الملكية المطلقة للمشرع الاستثماري
 - زيادة النمو في معدل الحصص وتصدير السلع الصناعية للدول مثل : "تاوان" و "البرازيل" و "هونغ كونغ" و "تايلندا" ...
 - زيادة التدفق لرأس المال الأجنبي للدول النامية حين بلغ مقدار التدفق عام 1981 حوالي 14699 مليون دولار مقارنة بعام 1971 حيث بلغ 3309 مليون دولار .
 - أي بزيادة قدرها 44.2% مع استمرار عملية الاستقطاب في لبلدان النامية.
- وفي الأخير يمكننا القول أن جل الاستثمار الأجنبي يدعم المصالح المشتركة بين الطرفين خاصة من جانب العائد الاستثماري لكلاهما فلا يخلو أي استثمار من الجوانب السلبية وإنما بالإمكان الحد من هذه السلبيات ووضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي و الأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن.

المطلب الثالث : الاقتصاد الإسلامي.

ان الدارس للتاريخ البشري يخرج بالقول أن المفكرين المسلمين كانوا أول من درسوا بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي قضية التنمية الاقتصادية وصدق دليل على هذا القول هو هذا التراث الفكري الإسلامي وكشاهد على ذلك :

ابن خلدون:وقد تناول في مقدمته بدراسة جوانب متعددة لموضوع التنمية وان كان قد استخدم لفظ الحضارة كمرادف للتنمية /وقد تناول في أجزاء عديدة جوانب مختلفة مرتبطة بالتنمية منها:

□ قضية التخلص وتقييم العمل موضحا مدى أهمية ذلك في رفع إنتاجية العمل وهي نفس فكرة التي تبناها فيما يعدا لفكر الاقتصادي الغربي (ادم سميث) والتي أكسبته شهرة فائقة في المحيط الاقتصادي.

□ موضوع السياسة المالية إيرادا وإنفاقا، واثّر ذلك على قضية الحضارة و العمران (التنمية).

□ دراسة إقطاعية للعديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وأهمية كل قطاع وكيفية التنمية.

□ وقد اهتم بدراسة عوامل التي تحد من استمرار للتنمية أو الركود ، وغير ذلك من الجوانب إبان القرن الرابع عشر ميلادي (1333-1402) .

احمد الدلجي وجعفر الدمشقي: حيث تناول احمد الدلجي في كتابه " الفلاكة والمفلكون" ومعناه الفقر و الفقراء وبمزيد من التفصيل قضية التخلف موضحا مساوئها واضعا ما يراه من علاج لها.

أما جعفر الدمشقي فقد تناول في كتابه الإشارة إلى محاسن التجارة في فترة سابقة للقرن الخامس عشر، وهو يتناول عن الخطوات الأولى في طريق البحث الاقتصادي لمشكلة الفقر وكيفية علاجه.

1- التنمية الاقتصادية في الإسلام: أن التنمية الاقتصادية بإبعادها الإسلامية فرض مقدس

فرضه الإسلام على الجماعة الإسلامية وعلى الفرد المسلم وعلى الدولة المسلمة وكدليل على ذلك:

الدليل من القرآن :

-يقول الله تعالى : "هو الذي جعل لكم الأرض ذلول فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور " الملك 15.

-ويقول تعالى : "فإذا قضيت الصلاة فانتشر في الأرض وابتغوا من فضل الله " الجمعة 10.

- ويقول أيضا : "يا أيها الذين امنوا أنفقوا من الطيبات ما كسبتم "البقرة 02

هذه أوامر إلهية بالمشي في مناكب الأرض والانتشار فيها والابتغاء من فضل الله وكل تلك الأوامر يعبر عنها اقتصاديا لممارسة مختلف العمليات الإنتاجية ما يكفي للتدليل على صحة هذه الأقوال بان التنمية الاقتصادية فريضة الإسلام .

الدليل من السنة:

يقول صلى الله عليه وسلم : "كسب الحلال فريضة بعد فريضة " رواه الطبراني والبيهقي وقال أيضا : "ما من إمام أو وائل يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة لأغلق الله أبواب السماء دون حاجته وخلته ونقره" رواه احمد.

-من هذين الحديثين نعلم أن التنمية الدخل مفروض على كل إنسان وكذلك بما فيها من الحاكم، فالحاكم مسئول عن تحقيق التنمية الاقتصادية بشرطها الإنساني ولتوزيعي .

الدليل من رجال الفكر:

يقول عمر بن الخطاب : "إن الله قد استخلفنا على عباد له لنسد جوعهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم " .

فمسؤولية الحاكم يلخصها عمر بقوله هذا الذي لا يخرج من تحقيق التنمية الاقتصادية وبكل أبعادها وأثارها ، ويتضح من ذلك أن التنمية الاقتصادية ليست عمل اختياري في نظر الإسلام ولكنها ضرورية وفريضة إسلامية .

2-أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام:

التنمية الاقتصادية في الإسلام هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء الاقتصادي ، بمعنى تحقيق الآثار التي تهدف إليها التنمية الاقتصادية وكأداة لنشر الخير والعدل والسلام ولهذا فقد ربط الإسلام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد

المطلب الرابع : نظرية نسب عناصر الإنتاج

1-هكشر -أولين : قام الاقتصادي الاسكندناني هكشير وتلميذه أولين بانتقاء النظرية

المذكورة أعلاه (العمل أساس القيمة) واستقدموا نظرية جديدة تحاول أن تفسر اختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل كل بلد وبالتالي أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي إلى قيام التجارة ، ويلاحظ أن "هكشر" و"أولين" يؤسسان نظريتهما على أساس نقدي لا على أساس المقايضة السلعية ، تضع نظرية هكشير وأولين فرضيتين أساسيتين هما ¹:

تختلف عناصر الإنتاج نسبة لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل كل بلد أي ان :

- أجور العمال تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان
- انخفاض أسعار الأرض في البلاد التي تستمتع بموارد طبيعية جمة .
- ارتفاع أسعار الأرض في البلاد قليلة المساحة .
- تحتاج السلع المختلفة إلى كميات مختلفة أي نسب متفاوتة من مدخلات الإنتاج ، فبعض السلع تحتاج إلى عمالة أكثر من احتياجها لموارد خام تعرف بالسلع ذات الكثافة العمالية العالية وهناك السلع الأخرى تحتاج إلى موارد طبيعية عالية مثل : الأخشاب

¹ أحمد عبد الرحمان :إدارة الأعمال الدولية ،دار المريخ للنشر ،ط 3، الرياض ،السعودية،2001،ص50.

- التي تحتاج إلى مساحة كبيرة من الغابات أكثر من احتياجاتها لعمال ا واليات وتسمى بالسلع كثيفة الأرض على هذا استخلص أصحاب تلك النظرية مايلي :
- سيقوم كل بلد بإنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الذي يتوفر فيه بكثرة (كندا بإنتاج الأخشاب ، الصين كثافة السكان أي إنتاج الملابس)
- حينما يتم التبادل الدولي ستكون صادرات كل بلد من السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا (أي السلع التي تتوفر بكمية نسبية عناصر الإنتاج) وتكون أسعارها (نفقات إنتاجية) منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في أماكن أخرى من العالم أخرى من العالم ، ويستورد كل بلد تلك السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج غير موجودة محليا أو يعاني فيها عجزا نسبيا .

2-ستيفان لندر: قام الاقتصادي "ستيفان لندر " بالإجابة عن أي الدول التي تتاجر مع بعض أن الدول تميل إلى تركيز تبادلها مع الدول التي تقاربها في متوسط الدخل وتشابهها في الذوق أي أن التجارة بين الدول الغنية هي تجارة مركزة بينهما والدول التي تباع وتشتري مع الدول التي لا تماثلها دخلا وذوقا.

يركز "لندر "بذلك على الطلب إذ يميل طلب المستهلكين في الدول الغنية على السلع عالية الجودة ،بينما يميل طلب مستهلكي الدول الأقل دخلا إلى السلع الأقل جودة وبذلك تميل الدول المتشابهة في الدخل إلى التجارة فيما بينها.

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل مفاهيم عامة متعلقة بالاستثمار الأجنبي ، لإبراز أنواعه وأشكاله ومحدداته، وقد تم التركيز على الاستثمار الأجنبي لما له من أهمية كبيرة في تنمية

اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بضخامة الأموال والأصول التي يتطلبها هذا النوع من الاستثمار .

تمهيد:

إن الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري تفرض عليه إعطاء أهمية كبيرة للاستثمارات الأجنبية بغرض دخول رؤوس الأموال الأجنبية من أهم الانشغالات على المستوى الوطني وهذا ما يفرض على الجزائر تهيئة المناخ الاستثماري من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين.

كما تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية ، ذلك يتطلب حوافز معينة لتحقيق التنمية

لذلك تناولنا في المبحث الأول حوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر كما تناولنا المعوقات التي تواجهها الجزائر في هذا الموضوع باللات، كما تناولنا حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم التنمية ومظاهرها بالإضافة إلى الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي في التنمية سواء أثار ايجابية أو سلبية، وأخيرا الآفاق المقترحة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ومعيقاته في الجزائر

المطلب الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المالية والتمويلية والحوافز الأخرى

-سعيًا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات لهؤلاء المستثمرين، سنتناول في هذا المطلب أهم الحوافز المالية والتمويلية والحوافز الأخرى كما يلي :

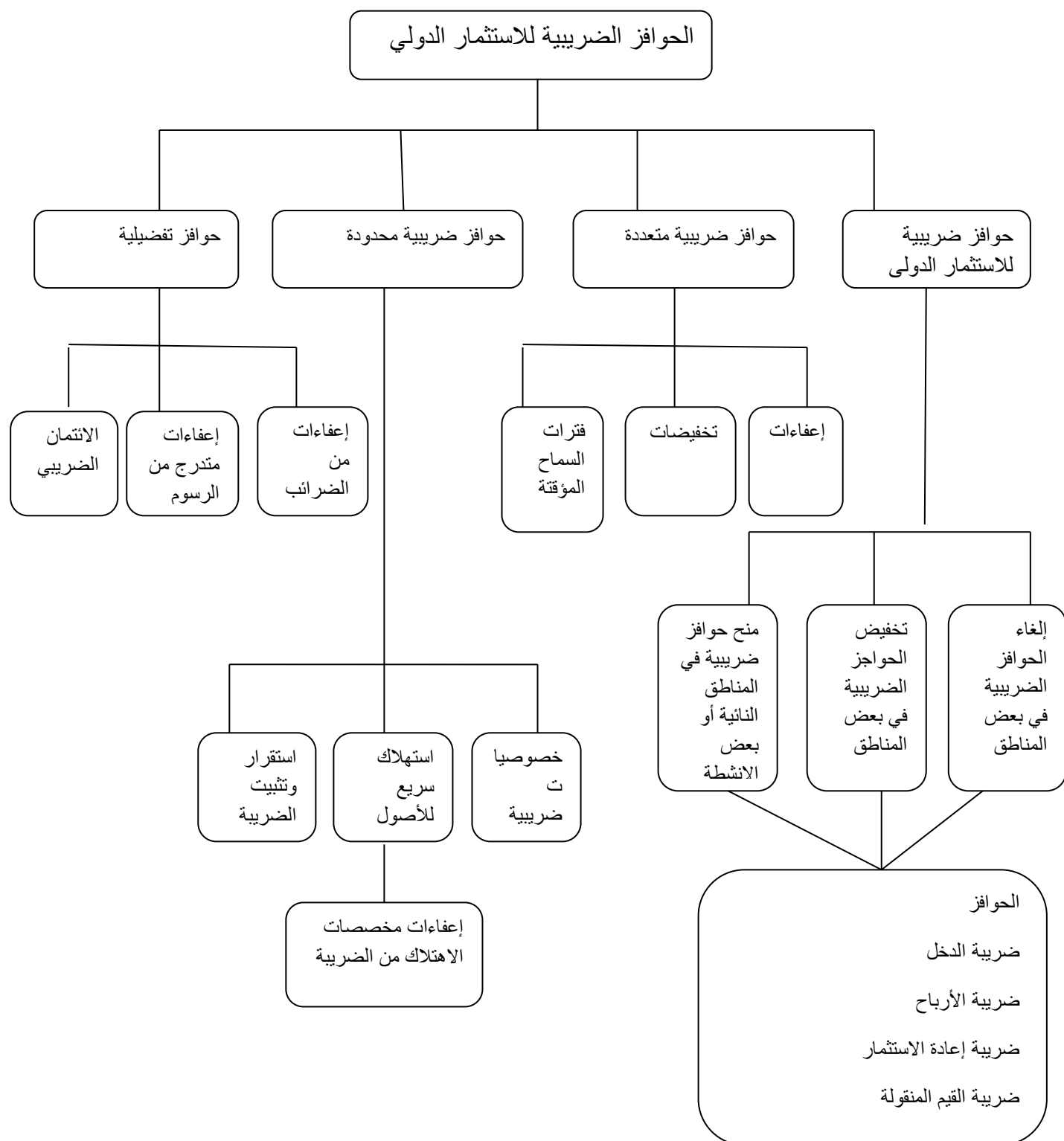
الفرع الأول: الحوافز المالية والتمويلية، تلعب حوافر التي تمنحها الدول النامية للمستثمرين الأجانب دورا هاما ،لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة

1-الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم إشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ،انتماءات ضريبة الاستثمار ،إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من الضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير ،والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة عن تخفيضات الرسوم (أو الإعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء ...بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد .¹

ويمكن إجمال هذه الأنواع من الحوافز المالية في الشكل التالي :

¹ ابوقحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الأجنبي، ص59

(1-2) هيكل نماذج الحوافز الضريبية.



المصدر: د.فريد النجار الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب باتنة 1988 ص

2- الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية ومنها الإعانات الحكومية المباشرة، التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الإنتاج ، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الانتماء الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر ، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة .

الفرع الثاني: الحوافز الأخرى: بالإضافة إلى الحوافز المالية والتمويلية هناك عدة حوافز أخرى لاتقل أهمية عن سابقتها نذكر منها:

1- حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي: يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع والذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ويجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق باحتلاله مكانة إستراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة كما هو الشأن فيما يخص صناعة السيارات... وكذلك بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النمو الاقتصادي يشهد تطورا وتساهم قاعدة الإنتاج المحلي في ارتفاعه كلما كان ذلك مشجعا لان الاستثمارات الأجنبية تميل إلى تتبع النمو الاقتصادي أكثر.¹

جويل بيرغسمان وزياوفانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الانجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية

¹ 1995 ص 06

2- سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدلات التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود، وكذلك الاستقرار الخارجي مقاسا بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يساعد في توضيح الرؤية للمستثمرين الأجانب ويسهل عليهم الاستثمار على أحسن وجه.

3- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الإطار التشريعي لا يمكن يتحقق إلا من خلال:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفاعة وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم المصادرة فرض الحراسة نزع الملكية ، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية .
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4- بنية أساسية مناسبة: إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن توفر خطوة النقل الحديثة وكثافتها بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول وكذلك العالم الخارجي

5- مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي: لا بد من اهتمام بالعنصر البشري وإشراكه بأكبر قدر ممكن والاستثمار فيه، ويأتي

التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيرا على مستوى العنصر البشري لان ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب والتكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ، لذا فان توفر العمالة المؤهلة والمدرّبة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار قرار الاستثمار في دولة معينة ، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

المطلب الثاني :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

-إن الجزائر وعلى الرغم من كل التدابير والإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سنراها لاحقا تظل من الدول الأقل جذبا لها، ويمكن تصنيف المعوقات إلى معوقات سياسية وقانونية ومعوقات مالية وإدارية ومعوقات أخرى كما يلي:

الفرع الأول:المعوقات السياسية والقانونية.

-يعتبر الاستقرار السياسي من اكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك انعدامه يعتبر اكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار وتعتبر عشرية التسعينات التي عرفت الجزائر والتي عرفت بالعشرية السوداء، والدليل على ذلك تعاقب الحكومات على السلطة إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب والذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة.

-على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرار سياسي وامني نسبيا منذ تولي عبد العزيز بوتفليقة السلطة والذي ركز سياساته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد من خلال ماعرف بقانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية

-من جهة أخرى فإن الجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر مباشرة بالمواقف السياسية الفوقية.

-وبالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والمشكلات القانونية مع العمال....الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء محليين أو أجانب.

الفرع الثاني: معوقات مالية وإدارية.

-لا تزال المنظومة البنكية عندنا في الجزائر دون المستوى المطلوب ، حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعتريه القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد، ويعزى هذا القصور في نظرهم إلى:

- البيروقراطية والمحابة في انجاز المعاملات.
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق في البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطر لدى البنوك.
- ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة التنسيق في البنوك.
- الاعتماد على الطرق لتقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها.

-كما تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر ، حيث تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغربي وتعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراء مختلف، بينما في المغرب يمر المستثمر والمقاول ب 5 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة.

الفرع الثالث: المعوقات الأخرى

- انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهورية واستفحالها في المجتمع الجزائري مما يعطي صورة سيئة للجزائر.
- مشكل العقار وتعهده نظرا لوجود مشاكل عديدة تتعلق به.
- عدم الاستقرار الأمني وانخفاض درجة الأمن في المدن.
- عدم الاستقرار السياسي وتدهور دوافع حقوق الإنسان.¹

المطلب الثالث: حصيلة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

نسعى في هذا المطلب إلى التعرف عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال عرض تطوره في الآونة الأخيرة خاصة في الفترة (2000-2005) وذلك من خلال مايلي:

-لقد أشار التقرير الصادر عن وزارة المساهمات وترقية الاستثمار في نوفمبر 2005 أن الاستثمار الأجنبي عرف تطور في عدد المشاريع خلال فترة(2000-2005)حيث ب 188 مشروع استثماري هام بمبلغ يقدر ب 248 مليار دينار ،ومن المتوقع أن تخلق 27840 منصب عمل، وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها خلال فترة (2002-2004)

السنة	عدد المشاريع	مناصب العمل	المبلغ بالمليار دج	متوسط عدد مناصب العمل لكل مشروع
-------	--------------	-------------	--------------------	---------------------------------

¹عماري عمار، بوسعدة،معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الاوراسي الجزائر،14-15 نوفمبر 2005 ص 235-236.

الفصل الثاني - حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية في الجزائر

2002	58	10360	26	178
2003	35	10570	16	302
2004	59	4413	128	72
2005	36	2497	78	64
مجموع	188	27840	248	148

المصدر: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار "معلومات اقتصادية وتجارية حول الجزائر، الجزائر، نوفمبر 2005 ص 5

- يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذبا في عدد المشاريع الاستثمارية الخارجية التي استفادت منها الجزائر بحيث أنها انخفضت سنة 2003 مقارنة بالسنة السابقة لها وارتفعت خلال سنة 2004 لتتخفص في سنة 2005.

مما يعني أن الأهمية لا يجب أن تعطى إلى عدد المشاريع بقدر ما يجب أن تعطى إلى عدد مناصب العمل التي ستخلفها هذه المشاريع وإلى كمية الإنتاج ونوعيته، وكذا نوع التكنولوجيا المستعملة ومدى احترامها للبيئة وغيرها.

* كانت القرارات المتخذة من قبل المجلس الوطني للاستثمار فيما يخص 73 مشروع استثماري عرضت عليه كما يلي: ¹

• 50 مشروع استفاد من امتيازات النظام العام.

• 19 مشروع استفاد من مزايا النظام الاستثنائي.

الجزائر، الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 10-10-1995 الذي يتضمن الموافقة على اتفاقية التسوية لمنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

- 4 مشاريع أجلت من أجل إعادة الدراسة.
- * أما نسبة التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها كالآتي:
- 42 مليار دينار جزائري حجم الاستثمار.
- 324 مشروع استثماري.
- 39993 منصب عمل متوقع استحداثه.
- * هناك مجموعة من المشاريع استفادت من مزايا النظام الاستثنائي
- الشركة الجزائرية للأسمنت واوركوم.
- سידار (العربية السعودية) مركز أعمال.
- الوطنية للاتصالات (الكويت) الهاتف الخليوي.
- (و.م.أ) لتحليه مياه البحر.

المبحث الثاني: التنمية وتأثير الاستثمار الأجنبي عليها في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين ،حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية وتبرز أهمية التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد استعمل مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين.

تعرف التنمية على أنها تحقيق الزيادة الحقيقية لدخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة، والذي يمكن أن يعبر عنه بالانتقال بمنحنى إمكانيات الإنتاج إلى مستوى أعلى هو الزيادة المستمرة للناتج القومي على فترة طويلة، ولنصيب الفرد من هذا الناتج، بحيث يكون ذلك مصحوبا بتحولات تقنية واجتماعية وسياسية وثقافية.¹

كما أن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام لا يختلف كثيرا عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر المعاصر ماعدا الهدف من التنمية ماذا كان مجرد تحقيق إشباع الحاجات المادية أم أن ذلك مرحلة لهدف أسمى وهو العبودية لله تعالى كما في قوله:

"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" وذلك هو الفرق بين هدف التنمية في الفكر ، وهكذا يتضح أن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تعتبر فرضا على الفرد والدولة والمجتمع وفي هذا يقول عزوجل "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور" وهكذا نلاحظ من الآية الكريمة أنها بمثابة أوامر إلهية ، المشي في مناكب الأرض والانتشار فيها والابتغاء من فضل الله يعبر عنها اقتصاديا بممارسة مختلف العمليات الإنتاجية

كما أن السنة النبوية الشريفة يوجد بها من الأدلة ما يدعم ويؤكد بان التنمية الاقتصادية فريضة إسلامية حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الكسب الحلال فريضة بعد فريضة" رواه الطبراني والبيهقي

المطلب الثاني: مظاهر التنمية.

إن للتنمية العديد من المظاهر يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

¹لابري شيخ، الاقتصاد والمؤسسة، الدار الزرقاء، 2003، ص 160.

- تزايد أهمية الصناعة مقارنة بالزراعة.
- انتقال اليد العاملة إلى المناطق الحضرية الصناعية.
- انخفاض الصادرات من المواد الأولية.
- انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية.
- عدم الاعتماد كثيرا على المساعدات الأجنبية لتمويل الاستثمارات .
- تزايد الوعي لصالح المجتمع.
- إصلاح ملكية نظام الأراضي الزراعية واستغلالها .
- تقدم التعليم.
- ارتفاع مستوى المعيشة.¹

المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي على التنمية

لا يخفى أن هناك نقاش طويل بين الاقتصادي حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي، نظرا لحاجة الدول النامية إليه، الذي طالما شكل نقصانه عقبة رئيسية أمام تطورها ونموها، وفريق آخر يحذر من تشجيعه، ويرى انه نوع جديد من الاستعمار الجديد الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي.

1- الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية.

¹لابري شيخ، الاقتصاد والمؤسسة، مرجع سابق، ص 162.

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات ليس في حد ذاته خيرا محضا ،بل ترد عليه انتقادات منها

*صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية التي تدر ربحا وفيرا وسريعا ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب مثل النشاطات السياحية،التجارية،والمصرفية ،وما إليها وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية لاقتصاد الأجنبي أو اقتصاد ثنائيا ، وحين تهتم بالصناعة فأنها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية ولا تكون في متناول دخولها وإنما تستهلكها طبقة الصفوة أو النخبة في هذه الدول الأمر الذي لم يقتصر أثره على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني.

وإنما يمتد إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع تعززها الإعلانات التجارية التي تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر .

*يؤدي اختلال علاقات القوى بين شركة دولية عملاقة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية ، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير حيث أن المستثمر الأجنبي ثمنا باهظا نظيرما يقدم من معرفة تقنية حقيقية أو وهمية وقد تلجأ إلى التلاعب بالأسعار ،وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من احد فروع

الشركة الأم في الخارج وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق.

*تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسيات في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من العوامل الإنتاج من المشاريع الشركة الأجنبية في الخارج بالرغم من وجودها في السوق المحلية¹

*قد تؤثر لاستثمارات الأجنبية سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج وكما تشير بعض الدراسات خلال الفترة 1978-1990 تدفق إلى الدول النامية استثمارات تقدر بحوالي 6 مليارات دولار ، أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلى الدول المتقدمة قدرها 13 مليار دولار ، مما يعني تدهور الحساب الجاري والرأسمالي لميزان المدفوعات ، خصوصا في حالة مغالاة المستثمر الأجنبي في تكلفة وإيرادات المشروع من السلع الرأسمالية التي غالبا ما تكون مصدرها الشركة أو الدولة الأم.

2- الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

1-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

¹د.فرح عزت، د.إيهاب، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، دار المريح للنشر، ص 29.

ت- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية ، الأمر الذي ساعد في تحويل الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي فإلى جانب البترول هناك صناعات بترو كيمياوية .

ث- الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة ، في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح ، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم في سد الإيرادات التي تعاني منها ¹

2-يساهم في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة لموارد الدولة المضيفة ، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المنح والقروض.

3-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلد المضيف ، وهما الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

4-يساهم في خلق مجموعة من الوفرات الخارجية وطائفة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة ومن أمثلة ذلك:

أ- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري وتوصيل شبكات المياه والكهرباء .

ب- يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.

¹.عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، ص 103.

ت- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

ث- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص عمل كثيرة مما يساهم جذريا في حل مشكلة البطالة.

ج- يساهم في إيجاد مجموعة من العلاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة ورفع معدلات التشغيل ففي الاقتصاد المضيف.¹

المطلب الرابع: الآفاق المقترحة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية التي يمكنها أن تجعل من الجزائر بلد رائد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ونذكر منها :

1-الموقع الجغرافي المتميز بحيث تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من البلدان الأوروبية وتمثل بوابة إفريقيا .

2-تنوع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية.

¹ خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 43-44، 1994، ص 146.

3-توفرها على موارد طبيعية مختلفة حيث تحتوي على ثاني احتياطي للغاز الطبيعي إضافة إلى احتياطها من البترول الحديد الفوسفات النحاس ...

4-توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ مطارات طرقات المناطق الصناعية ...

5-امتلاكها ثروة بشرية هامة أكثر من 70%منها شباب مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة.

6-احتوائها على أكثر من 31 مليون نسمة من معدل متزايد للنمو الديمغرافي كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه، غير أن هذه العوامل وحدها لا تكفي إذ لم تتوفر معها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى وهي ذاتها المؤهلات التي عملت الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي:

- الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي .

- الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو ايجابية.

- الحوافز الجبائية الضريبية.

- الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة.

- الشراكة الاورومتوسطية.

- إصلاح القطاع المصرفي والعدالة

المطلب الخامس: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية

لقد وجدت الدراسات أن الجزائر كغيرها من الدول النامية قد مرت بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة والمتقلبة التي عمقت حاجتها إلى التمويل الخارجي للوصول إلى النمو الذاتي، وتجدر الإشارة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية في الاقتصاد الجزائري ومن هنا تكمن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية في:

- يتيح الاستثمار الجانبي المباشر نقل التكنولوجيا وخاصة في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال التي لا يمكن أن تحقق من خلال الاستثمارات المالية أو المتاجرة

في السلع والخدمات، كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن تحفز المنافسة في السوق المحلية في الجزائر لمستلزمات الإنتاج.

– تساهم الأرباح التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات ضرائب الشركات في البلد المضيف.

وبما ان تدبب رؤوس الأموال يعوق ويقلل النمو فان معظم الدول تحاول أن تتعلم كيفية التحكم في هذه التذبذبات بطريقة أفضل، ومن ثم فان عملية تكامل التمويل العالمي تهيئ إمكانية لتحقيق مكاسب النمو وبالرغم من ان هذه المكاسب لا تنهياً بطريقة آلية فانه يجب العمل على اكتسابها كما أن الباعث الرئيسي من تشجيع النمو عن طريق الاستثمارات الأجنبية هو العمل على زيادة الإنتاجية.¹

وقد استطاعت الجزائر أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في فترك التسعينات اذا كان جلب الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً طبيعياً في مراحل التنمية والتصنيع، فمن الضروري ذكر حقيقة ارتباط هذا الاستثمار بزيادة القدرة علي التصدير حتى يمكن استمرار تدفقه، مع أن نمو الصادرات ليس فقط دافعا لاستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل انه يعمل على زيادة حجم المدخرات المحلية وبالتالي ينقص من فجوة التمويل المحلية بين الاستثمار والادخار المحليين بالنسبة للجزائر.

وبصفة عامة هناك أربعة ظروف أساسية لنجاح الاقتصاد وتحقيق التنمية في الجزائر:

- الشرط الأول هو انه لا يمكن الوصول إلى النمو الاقتصادي دون ديمقراطية.
- الشرط الثاني لايمكن الوصول إلى تنمية دائمة دون احترام مقومات الأمة وراثها.
- الشرط الثالث هو الحرية اقتصادية دون دولة قوية.

¹ عبد السلام ابو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط 4، القاهرة، مكتبة الإشباع للطباعة والنشر، ص 10.

– الشرط الرابع هو لا حكم راشد بدون وجود نخبة تنتج الذكاء والأفكار.

وفي الأخير يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي حقق نمو اقتصادي في الجزائر في الالونة الأخيرة بشكل لا بأس به.¹

خلاصة الفصل.

إن أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها خاصة لما توفره من موارد مالية للادخار مكملة للادخار الوطني والموارد القابلة للاستثمار في كل القطر الوطني ، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة وتساعد على استخدام شبكات التسويق الدولية.

ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت أهميته في السنوات الأخيرة كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية حيث بلغت نسبة هذا الاستثمار 38% من إجمالي التدفقات المالية النامية عام 1995 مقارنة بنسبة 13% عام 1981.

¹ عبد السلام ابو قحف، مقدمة في إدارة الاعمال الدولية، مرجع سابق، ص14

خاتمة.

لقد مر مفهوم الاستثمار الأجنبي بعدة مراحل أولاها تمثلت بالحوار التقليدية للاستثمار المرتبطة بالسيطرة الاستعمارية، والمتمثلة في تصدير رأس مال الأجنبي من بلد إلى آخر متقدم في شكل مشاريع تتعلق باستغلال ثرواتها ومواردها الأساسية واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها الاستثمار الأجنبي يتخذ أسلوب المساعدات والمنح المالية والفنية .

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة علاوة على انه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات ،حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو جذب المزيد من الاستثمارات.

الاستنتاجات.

من خلال دراستنا للموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج من بينها:

- يشكل الاستثمار الأجنبي أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية.
 - من خلال الدراسة السابقة يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم وسائل التطور وركائز التنمية للبلدان النامية كما يلعب دور أساسي في التحولات الاقتصادية والعالمية.
 - كما يتضح لنا من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالتنمية ازدادت أهمية في السنوات الأخيرة كمدر من مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.
- وفي الأخير يمكن إدراج مجموعة من التوصيات بغية تشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في البلدان والتي من بينها الجزائر وهي كالآتي:

الاقتراحات.

1. إعادة النظر في تشريعات على فترات زمنية بغرض تطويرها.
2. تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال مشروعات جديدة أو قائمة ،أضف إلى تحديد القطاعات التي هي في حاجة للاستثمار.

3. توجيه أنشطة الشركات الأجنبية من خلال التحفيز الضريبي وكذا حوافز

تأهيل الموارد البشرية.

4. وضع أسس منافسة ومنع الاحتكار.

قائمة المراجع

1- قائمة الكتب

- احمد عبد الرحمان احمد: إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، ط 3، الرياض، السعودية، 2001.
- أبو قحف عبد السلام: اقتصاديات الاستثمار الأجنبي، المكتب العربي الحديث، طبعة 1992، الإسكندرية، مصر.
- أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط4، القاهرة، مكتبة الإشباع للطبع والنشر.
- جويل غسمان وزيا فانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الانجازات والمشكلات ،مجلة التمويل والتنمية، 1995.
- فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب باتنة 1998.
- لابرّي شيخ ، الاقتصاد والمؤسسة ، الدار الزرقاء ، 2003.
- د. فرج عزت، د. إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم.
- د. عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة.
- د. عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة.

2- مذكرات ورسائل .

- بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان 2007.
- تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، الجزائر 2000-2001.

3- المواد.

- مضمون المادة من الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 01-01-1995 الذي يتضمن الموافقة على اتفاقية التسوية لمنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

الفصل الأول ماهية الاستثمار الأجنبي

الفصل
الثاني
حوافز ومعوقات
الاستثمار
الأجنبي
المباشر
وعلاقته
 بالتنمية في
الجزائر

مقدمة

قائمة المراجع

خاتمة

فهرس المحتويات